



ما المقصود بالمنظمة بشكل عام، ومنظمة الأعمال على وجه الخصوص، وما هي أنواع المنظمات وما أهميتها للمجتمع، وما المقصود بالشكل القانوني لمنظمة الأعمال وما هي العوامل المؤثرة فيه، وما هي بدائل المختلفة للأشكال القانونية؟

January 12, 2024 الكاتب : د. محمد العامري عدد المشاهدات : 8621



## المنظمات وأشكالها القانونية

إن منظمات الأعمال وتطورها وتقدم أساليب عملها يتوقف عليه إلى حد كبير وتطور المجتمعات والأمم. ويلاحظ أن هذه المنظمات توجد في قطاعات مختلفة وتغطي احتياجات عديدة ومتعددة ومتغيرة باستمرار لكافة فئات وشرائح المجتمع. في هذا الفصل سيتم التطرق أولاً لهذه المنظمات وأنواعها وأهميتها، ليتم في فقرة ثانية التكلم عن الأشكال القانونية للمنظمات والعوامل المؤثرة فيه، وفي فقرة ثالثة وأخيرة سوف نستعرض أهم بدائل الأشكال القانونية المعروفة.

### \* مفهوم المنظمة Organization Concept

إن جميع الكيانات التي تنضوي في إطارها تجمع لأفراد يعملون مع بعض و ضمن تقسيم واضح للعمل لإنجاز أهداف محددة من خلال هيكل تنظيمي معروف ويتحذ طابع عملها الاستمرارية نطلق عليها منظمة. وهكذا فإن المنظمات كيانات وجدت بشتى أنواع المبادرات الفردية والجماعية والحكومية لكي تلبي احتياجات مختلفة لتسهيل حياة الأفراد والمجموعات. إن تطور عمل المنظمات مثل نقلة نوعية في حياة الإنسان، وإن هذا الأمر جاء مستندا إلى قدرة هذا الإنسان على تطوير الممارسات الإدارية واتخاذ قرارات بحكمة ومعرفة تراكم باستمرار.

إن المنظمات بشكل عام ومنظمات الأعمال بشكل خاص قد درست بعناية باعتبارها كيانات اقتصادية تنتج سلع وخدمات لمختلف فئات المجتمع، وهكذا يحتم عليها الأمر أن تمارس فعاليات وأنشطة اقتصادية بكفاءة وفاعلية وبأعلى إنتاجية ممكنة. إن الحسابات الاقتصادية تتطلب معرفة عميقة بالآليات المنافسة وكيفية الإنتاج وأساليب الوصول إلى المستهلكين وكسب ولائهم باستمرار. إن هذه الكيانات الاقتصادية لا يمكن النظر إليها كأنظمة مغلقة، بل أنظمة مفتوحة تتعامل مع البيئة الخارجية دائمًا، كذلك يوجد داخل المنظمات أدوار ومهام وعلاقات تعاون وتنافس وصراع. إن دراسة المنظمات ككيانات اجتماعية أصبحت ضرورة ملحة لتطوير عملها وتحسين قدرتها. ويتجسد في إطار هذه الكيانات الاجتماعية تواجد مختلف علاقات العمل بحيث يستطيع كل فرد ومجموعات الأفراد والوحدات الإدارية العمل مع الآخرين لإنجاز الأهداف المحدد لها والتي هي جزء من الأهداف الكلية للمنظمة ككيان اجتماعي اقتصادي. ومع التطور والتراكم المعرفي فقد تم دراسة المنظمة من منظورات مختلفة، ومنها اعتبار المنظمة كيان سياسي، حيث الصراع والتنافس بين الأفراد والمجموعات والإدارات للأنشطة المختلفة المكونة للمنظمة.

واليوم ينظر للمنظمة بكونها كيان اقتصادي، اجتماعي، سياسي، معرفي ضروري لإنجاز أهداف أطراف وأصحاب مصالح متعددين.

المنظمة Organization كيان يتشكل من أفراد يعملون مع بعضهم البعض في إطار تقسيم واضح للعمل للوصول إلى أهداف معينة وأن عمل المنظمة يتسم بالاستمرارية.

### أنواع المنظمات Organization Types

إن المنظمات بشكل عام يمكن أن تختلف في الحجم والملكية والأهداف والقطاع الذي تعمل فيه وطبيعة العمل وغيرها من الخصائص الأخرى. لكن ما يهمنا هو عرض أهم أنواع منظمات الأعمال كالتالي:

#### (1) منظمات الأعمال Business Organization

إن منظمات الأعمال تمثل كيانات وجدت بفعل الممارسات الفردية أو الجماعية الخاصة، بمعنى أنها ليست حكومية تابعة للدولة، وهذه الكيانات تمارس أنشطة اقتصادية مفيدة للمجتمع وتهدف إلى تحقيق الأرباح. وهكذا فإن هذه المنظمات الخاصة تمثل فيها الخصائص الآتية:

تقام من قبل الأفراد بفعل الممارسات والمبادرات الريادية الشخصية وليس أفعال حكومات أو دول. مجال عملها الأساسي هو نشاط اقتصادي بمعنى أنها أعمال وليس ممارسات إنسانية بعيدة عن تقديم سلع أو خدمات كما هو الحال في الأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية أو الاجتماعية غير الهدافة للربح. الربح هو الهدف الأساسي لها، إنها كيانات تحاول الحصول على عوائد مالية تغطي تكاليف الممارسات المختلفة وتحقيق أرباح متناسبة. أن هذه الكيانات لا تقدم خدمة عامة أو تحقيق منفعة خاصة فقط بل محاولة كسب حصة سوقية تزداد باستمرار لفرض تحقيق أرباح.

أن منظمات الأعمال اليوم تغطي كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمة والمالية المصرفية وغيرها. إن الغرض الأساسي لمنظمات الأعمال اليوم هو تحقيق إنجازات كبيرة على مختلف الأصعدة من خلال تقديم منتجات بنوعية جيدة ترضي الزبائن للوصول إلى حالة التمييز من خلال استخدام الموارد بشتى الطرق والأساليب لتحقيق ميزات تنافس مستدامة وأداء عالي وبالتالي أرباح مقبولة.

## (2) منظمات حكومية State Organization

وهذه تمثل كيانات تقيمها الدولة لتحقيق العديد من الأهداف يرتبط بعضها بخدمة الجمهور العام ويرتبط البعض الآخر بتقديم سلع وخدمات يحتمم القطاع الخاص عن تقديمها لأسباب عديدة، وكذلك توجد منظمات دولة تنافس منظمات الأعمال في عملها.

في إطار المنظمات الحكومية يمكن أن نجد:

### \* منظمات حكومية سيادية Public Organization

وهي منظمات تقيمها الدولة من مواردها وتقدم من خلالها الخدمات السيادية بالدرجة الأولى مثل خدمات الأمن والدفاع وإصدار الوثائق الثبوتية وغيرها ورغم أنها تطالب هذه المنظمات بالكفاءة والفاعلية لكن قياسات الكفاءة والأهداف المحددة لها ذات طبيعة خاصة بها.

### \* المؤسسات الحكومية Public Enterprises

وهذه منظمات عديدة ومتعددة تأخذ أسماء وعناوين مختلفة بعضها ينتج السلع المشابهة لمنظمات الأعمال أو يقدم الخدمات لكي لا تكون محتكرة من الشركات والمنظمات التابعة للقطاع الخاص من قبل خدمات النقل والكهرباء والمياه والموانئ والمطارات وغيرها.

وتوجد مؤسسات حكومية مثل الجمعيات الاستهلاكية المدنية والعسكرية والتي تخدم فئات وشرائح موظفي الدولة. إن بعض المؤسسات الحكومية هي شركات تنتج سلع مفيدة وضرورية للجمهور مثل المشتقات النفطية وغيرها.

## (3) التعاونيات Cooperative Organization

وهذه منظمات متعددة تهدف إلى خدمة مجموعات من الأفراد في مجال معين. إن الفئات المكونة لها هي من يتتحمل مسؤولية إيجادها وتمويلها وإدارتها لصالح الأعضاء المشاركون فيها، لذلك لا يعتبر الربح الأساس في وجودها.

إن الأمثلة عديدة على هذه الجمعيات مثل جمعيات التسويق الزراعي والتعاونيات الخدمية وغيرها.

إن الأفراد يقيمون تعاونية يستفيدون هم منها وليس إنتاج منتجات للبيع كما هو حال منظمات الأعمال. إن إدارة التعاونيات وطبيعة أنشطتها تختلف عن الشركات الخاصة الهدافة للربح.

#### (4) المنظمات الدولية International Organization

وهذه منظمات عديدة بعضها ذات طابع عالمي، مثل الأمم المتحدة وبعضها إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الأوابك ومنظمة الاسيان والنفتا وغيرها. إن هذه المنظمات تقييمها الدول لفرض تحقيقات أهداف مشتركة للجميع لا يمكن الوصول إلى هذه الأهداف دون التعاون وتقاسم التمويل لهذه المنظمات الدولية إن لضرورة تقتضي من الدول قبول هذه المنظمات على أرضيها وكذلك التنازل عن بعض جوانب السيادة الفردية لقبول المنظمة الدولية. هكذا يتم تحديد سلطات وصلاحيات هذه المنظمات بدقة لمنع التجاوز ومعرفة مدى تأثير طبيعة عملها بالسياسات والقوانين الدولية.

#### (5) منظمات المجتمع المدني والهيئات لخاصة غير الهدفة للربح

##### Not - Profit Organization

هذا النمط من المنظمات لا تهدف الربح ولكن تقدم خدمات عديدة للجماهير. إن الأحزاب السياسية وجمعيات حماية المستهلك وحماية البيئة ومنظمة الشفافية الدولية ودور العبادة وغيرها هي أمثلة على منظمات المجتمع المدني. إن هذه لمنظمات ليست منظمات حكومية وليس كذلك منظمات أعمال لأنها لا تهدف الربح، إنها تقدم خدمة للأعضاء لذلك فإنها تحتاج إلى أساليب إدارية قادرة على تحقيق أهدافها من خلال خصائصها الإدارية المتميزة بها.

منظمات الأعمال Business Organization منظمات يقيمها أفراد أو جماعات خاصة تمارس أنشطة مفيدة للمجتمع بهدف الحصول على أرباح

منظمات حكومية State Organization منظمات مختلفة تقيمها الدولة وتهدف من ورائها تحقيق العديد من الأهداف والغايات وتأخذ أشكال عديدة.

التعاونيات Cooperative منظمات يقيمها مجموعات من الأفراد وتخدم الأهداف المشتركة لهم وليس تحقيق الأرباح.

المنظمة الدولية International Organization منظمة تقيمها الدول لفرض تحقيق مصالحها لجميع من خلالها وتحمل نموذجها وتحديد صلاحياتها وسلطاتها بدقة وفق القانون الدولي.

##### \* منظمة لا تهدف للربح

##### Not - Profit Organization

منظمة لا تهدف للربح وتقام لفرض خدمة لأعضائها لذلك فإنها تحتاج إلى أساليب إدارية وقيادة تختلف على الأنواع الأخرى من المنظمات.

ومع وجود هذه الأنواع من المنظمات فإنها تواجه إشكالية الرد على العديد من التحديات في مجال الإدارة والتنظيم والقيادة. كذلك الإشكالات الاجتماعية والأخلاقية والقانونية التي يفرزها الواقع التطور الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والسياسي والثقافي في البيئة المحيطة بهذه المنظمات. إن انحسار دور الدول وبروز ظاهرة الخصخصة واتساع دور القطاع الخاص تطلب عناية خاصة ذات أهمية كبيرة لمنظمات الأعمال.

#### أهمية المنظمات للمجتمع Organizations Importance for Society

إن العلاقة بين تطور الأعمال والمنظمات بشكل عام وتطور المجتمعات أصبحت معروفة، فلا يمكن تصور

مجتمعات متطورة دون منظمات متطورة ومداراة بشكل متميز، وإن التخلف ظاهرة ترافق المجتمعات التي لا توجد فيها منظمات فاعلة وكفؤة، بل منظمات رديئة الأداء والتنافس ولا تهتم برضاء الزبائن ومعايير الجودة الشاملة.

وإذا ما أردنا أن نحدد بعض أوجه أهمية المنظمات للمجتمع من الممكن الإشارة إلى الآتي:

(1) تقديم السلع والخدمات الالزمة لإشباع حاجات الأفراد والمجموعات وتقليل الاعتماد على الاستيراد فقط. إن هذه السلع والخدمات ضرورية لبقاء الإنسان واستمراره وتسهيل جوانب الحياة المختلفة. إن كون الحاجات الإنسانية متزايدة ومتطرفة متتجدة فإن منظمات الأعمال تساهم في إشباع هذه الحاجات. إن المنظمات تضع صيغة للتعاون داخلها لتوحيد الجهود وتخصيص الموارد الضرورية لإشباع الحاجات.

(2) إيجاد فرص العمل لأفراد المجتمع، فلا يمكن تصور توزيع الثروة وتقليل مشاكل البطالة وما يرتبط بها من إشكالات اجتماعية دون وجود المنظمات. إن الحكومات والأعمال تتعاون اليوم لتوفير فرص عمل لأنباء المجتمع وهذه تساهمن في بحث العديد من المشاكل التي لا تستطيع الدولة لوحدها إيجاد حلول جذرية لها.

(3) إن المنظمات ضرورية لقيام اقتصاد متطور ومجتمع حديث ينعم بالإنجازات في المجالات المختلفة وخاصة في إطار التقدم التكنولوجي والعلمي. إن العديد من الإنجازات العلمية أوجدها المنظمات سواء في مجال الصحة والتعليم والقضاء والنقل والسكن وغيرها. إن جميع الإنجازات الكبيرة والمهمة جاءت من خلال التعاون البناء بين المنظمات أو التنافس الشريف والموضوعي لفرض تقديم الأحسن والأفضل دائمًا. هكذا تنفق المنظمات اليوم على الأبحاث والتطوير وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية.

(4) إن الأعمال والمنظمات تشكل مصدر مهم للدخل في الدول المختلفة، ووما يلاحظ أن المنظمات الرائدة في العالم الصناعي تمثل ثروة قومية لا يستهان بها قياساً إلى مصادر الدخل الأخرى لهذه الدول. ويكتفي الإشارة إلى بعض المنظمات والأعمال لمعرفة الدول التي تمثلها هذه المنظمات وتنافس باسمها.

(5) إن المنظمات والأعمال ضرورية لحماية المجتمع واقتصاده، هكذا تعتبر العديد من المنظمات الدولة الراعي لمصالح المجتمع وحفظ الاستقرار والمن فيه وإشاعة الفضيلة ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي والمتاجرة بالمحرمات. وكذلك تعمل منظمات الأعمال على تجديد الثروة وتطوير استخدام الموارد على اختلاف أنواعها.

## ثانياً: ماهية الشكل القانوني والعوامل المؤثرة فيه

### The Essence of Legal Forms and Influencing Factors

#### \* ماهية الشكل القانوني The Essence of Legal Forms

إن تحديد نوع الملكية يقرر إلى حد بعيد اختيار الشكل القانوني عند بدء المنظمة بالعمل والترخيص بإقامتها. ويمكن لهذا الشكل القانوني أن يغير بعد ذلك لأسباب عديدة منها كبر حجم المنظمة وتوسيعها ونموها واحتياجها إلى شكل قانوني آخر يلبي أكثر متطلبات ممارسة نشاطها. والشكل القانوني (Legal form) يقصد به الإطار أو الهيئة التي تتخذها المنظمة من الناحية القانونية عندما تحصل على الترخيص والإجازة الالزمة لمارسة أنشطتها ووجودها الفعلي وال رسمي. هكذا يتم تحديد الحقوق والواجبات "للمالكين" و "المنظمة" و العلاقة بينهما تصبح واضحة من الناحية القانونية.

الشكل القانوني Legal form هو الشكل أو الهيئة التي تتخذها المنظمة من الناحية القانونية عندما تحصل على الترخيص ومارسة النشط الفعلي الرسمي.

إن اختيار الشكل القانوني يمثل التصور المعتمد من قبل المالك أو المالكين أو المؤسسين للمنظمة للخصائص الأساسية لها متجسدة بالحقوق والالتزامات التي ترافق تكوين هذه المنظمة. كما أن هذا الاختيار يعطي الإمكانيّة لـ إدخال تعديلات أو تغييرات في هذا الشكل القانوني وفق اعتبارات الحاجة في توسيع ونمو المنظمة أو انتشارها الجغرافي ودخولها إلى بلدان وأسواق جديدة. إن الضرورة تقتضي الدراسة المتأنيّة والدقّيقّة التي تتيح الاستفادة القصوى من هذا الشكل القانوني المعتمد.

إن التتابع المنطقي لنمو المنظمة من مشروع صغير إلى عمل متوسط الحجم إلى شركة عملاقة كبيرة يعطي المبرر لـ تغيير الشكل القانوني. فإذا قرر فرد رياضي إقامة عمل صغير بشكل منظمة فردية ربما يجد من المناسب لاحقاً إشراك آخرين وجعلها شركة تضامن، وإذا استمر النمو والتَّوسيع فقد يصار إلى تحويلها إلى شركة مساهمة عامة. كما أن العكس يمكن أن يحصل فقط يتم تغيير الشكل القانوني من شركة تضامن (مشاركة بين عدد كبير من الأعضاء) إلى شركة فردية نتيجة احتفاظ واحد فقط من الشركاء بهذه المنظمة وخروج الآخرين منها.

إن المنظمات وهي تقرر الشكل القانوني عليها أن تتعامل مع جوانب مهمة بالفحص والتحليل والمعرفة الدقيقة، مثل قواعد العمل والإجراءات الحكومية والتشريعات على صعيد المنطقة والدولة، القوانين المتخصصة بالناحية التنظيمية للأعمال في القطاع وغيرها من جوانب مهمة، خاصة إذا علمنا بوجود مزايا وعيوب ترافق جميع الأشكال القانونية للأعمال.

## \* العوامل المؤثرة في اختيار الشكل القانوني

### Factors Influencing Choosing Legal forms

إن وجود عوامل عديدة تؤثر على اختيار الشكل للمنظمات تطلب الأمر دراستها بعناية ودقة من قبل الفرد أو المالكين أو المؤسسين للأعمال لغرض تحديد دورها وأهميتها بالنسبة لهم وللمنظمة في وضعها الحالي وصورتها المستقبلية. وفي حالات عديدة يتم الاستعانة بمعارك البحث والاستشارات المتخصصة لتعطي رأيها وتصورها قبل الإقدام على اختيار الشكل القانوني النهائي للمنظمة. وفي ضوء خبرتها وتجاربها يتم توجيه عناية المؤسسين أو المالكين لفرض مساعدتهم في هذا الخيار الاستراتيجي المهم واستناداً لهذه المؤشرات والعوامل ودورها المؤثر وإذا ما أردنا أن نستعرض أهم تلك المؤشرات في اختيار الشكل القانوني للمنظمات فيمكن ذكر أهمها كالتالي:

(١) الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، يتأثر اختيار الشكل القانوني بالتوجيه الاستراتيجي الذي يروم المالك أو المالكين أو المؤسسين لهذه المنظمة، فإذا كان الأمر يتعلق بالمنافسة والأسواق وتحقيق عوائد مالية وأرباح يمكن احتجازها ليعاد استثمارها في المنظمة لغرض توسيعها وتطويرها وزيادة نموها فإن أشكال قانونية معينة هي الأفضل لإنجاز هذه الرؤية والأهداف. وإذا كانت الرؤية تمثل ببقاء العمل الصغير ضمن حجم معين رغم إمكانية التوسيع والنمو فإن اختيار الشكل القانوني يفترض أن يخدم هذا التوجه كذلك إذا كانت المنظمة تروم تقديم خدمات تطوعية خيرية وإنسانية فإن هناك أشكال قانونية مفضلة في هذه الحالة وهذا.

(2) الرغبة لدى المالك أو المالكين أو المؤسسين في السيطرة على المنظمة وأسلوب إدارتها التي سوف تعتمد. فإذا رغب المالك المدير في أن تكون له سيطرة كبيرة وتحكم عالي في الإدارة فقد تكون الشركة الفردية هي الشكل المفضل، أما إذا رغب بالتضييق بهذه السيطرة مقابل مساعدة الآخرين فقد يكون الأسلوب التشاركي (تضامن) هو الأنسب وهكذا.

(3) هيكل الضرائب وكيفية الاستفادة منه وفق اعتبارات الشكل القانوني المعتمد في أغلب الدول تعطي القوانين الضريبية امتيازات وسماحات أو غير ذلك لبعض الأشكال القانونية لتسهيل إقامتها، وكذلك يلاحظ وجود إعفاءات ضريبية لتشجيع المستثمرين للدخول في قطاعات وأماكن وأشكال قانونية معينة. وفي الدول الصناعية المتقدمة يؤثر عامل الضرائب بشكل كبير على اختيار شكل الملكية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الاستفادة من عدم ازدواج ضريبي وكذلك الاستفادة من التسهيلات والإعفاءات لتشجيع قيام المؤسسات الفردية.

(4) المتطلبات المالية وحجم رأس المال المطلوب لقيام المنظمة، حيث تناح أمام بعض الأشكال القانونية فرص أكبر لتوفير الأموال كما هو الحال في الشركات المساهمة، وإذا كان رأس المال محدود لدى فرد معين فربما المؤسسة الفردية هي الأنسب أو قد يتشارك آخرين للاستفادة من زيادة رأس المال هذا أو الحصول على خبرات هؤلاء المشاركين في مجالات معينة من العمل وبالتالي تكون الصيغة التضامنية هي الشكل القانوني المفضل.

(5) المخاطر المحتملة من العمل ودرجة تحمل المسؤولية من قبل المالك أو المالكين، إن بعض الأعمال تكون فيها المخاطر المالية عالية لذلك تستدعي أن تكون شركات مساهمة ولا يسمح القانون خلاف ذلك في العديد من الدول، مثل شركات الطيران وقطاع البنوك والتأمين والصناعات التحويلية، في حين تكون المخاطر أقل من مؤسسات تجارة التجزئة أو محلات الخياطة والورش لذلك يفضل أن تكون شركات فردية أو عائلية أو بحدود معينة شركات تضامن. كما يلاحظ أيضًا تأثير الشكل القانوني للأعمال بدرجة تحمل المسؤولية والوقت المتاح لدى المالك أو المالكين للعمل، فإذا كانت المسؤولية تجاه العمل والمنظمة مرتفعة وهناك رغبة لتركيز وقت أكبر لإدارته كان الميل إلى تكوين شركة فردية أما إذا كان العكس يكون الاتجاه إلى الشركة المساهمة.

(6) الفترة التي يستغرقها العمل لإقامةه ومدى الحاجة لاستمرارية المنظمة لآماد طويلة. إن الشركات المساهمة هي شركات أموال ذات عمر طويل وإجراءات تكوين وتأسيس أكثر تعقيد من شركات الأفراد، كما أنها تحتاج إلى فترة أطول لإقامةتها. أما المنظمة الفردية فإنها سهلة التكوين وبسيطة الإجراءات وتحتاج لفترة أقصر ويؤمل لها العيش والاستمرار لآماد أقصر من الشركات المساهمة. فإذا رغب الفرد المؤسس الاستفادة بسرعة من العوائد وعدم الانتظار طويلاً لكي يتم استرداد رأس المال فإنه يصار إلى شكل الشركة الفردية.

(7) التدخل الحكومي والقوانين السائدة في البلد والتي تختص بتنظيم عمليات إقامة المنظمات على اختلاف قطاعاتها، إن قانون الأعمال والقانون التجاري وقوانين الاستثمار تحدد في الغالب إجراءات ومتطلبات للشكل القانوني الذي تعتمده المنظمة وفق اعتبارات عديدة بعضها لتشجيع الاستثمار أو تأمين حقوق الغير أو غيرها.

(8) طبيعة الأشكال القانونية السائدة في اقتصاد البلد، وهنا يحاول المؤسسون للمنظمات تقليل ما موجود وناتج من الأعمال في السوق الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

(9) خطط التتابع الإداري حيث التفكير بمستقبل المنظمة وإمكانية نقل الملكية من الجيل المؤسس إلى

الأجيال القادمة اللاحقة، أو حتى التفكير في نقل الملكية لمشتري جديد. إن بعض الأشكال القانونية تمتاز بسهولة تحويل الملكية وضمن إجراءات بسيطة واضحة على الأشكال الأخرى.

## \* التأثيرات المحتملة للأشكال القانونية على الأعمال

### Legal Forms Influences on Business

يبدو أن للشكل القانوني للمنظمة أثر مهم على العديد من جوانب العمل والنشاط فيها، لذلك يعار هذه الأهمية الكبيرة، إن الأعمال الصغيرة ليست مجرد أعمال أصغر حجماً وتتأثراً من مثيلاتها الأعمال الكبيرة، وبذلك فإنها تدار كما لو كانت أعمال كبيرة ولكن بموارد ومستلزمات أقل. هكذا تتطلب الضرورة بناء الفريق الإداري، وحتى لو كان هذا الفريق صغير جداً ويكون من المؤسس مع بعض الأفراد المهمين في الوظائف الأساسية.

إن الإدارة الفاعلة والكافحة تزود المنظمة بالأفكار الإبداعية المتعددة وتستخدم الموارد وفق الاتجاهات الصحيحة التي تساعده على تحقيق الأهداف المعلنة من قبل المنظمة. هكذا يتطلب الأمر وخاصة في المنظمات الصغيرة عدم فقدان حالة التوازن من خلال التركيز على نشاط واحد مهم وإهمال الآخريات التي تبدو أقل أهمية. إن مختلف أوجه العمل في المنظمات تتأثر بالشكل القانوني المعتمد، وإذا ما أردنا الإشارة إلى بعض الجوانب المهمة في المنظمات التي تتأثر بالشكل القانوني نذكر الآتي:

(1) الهوية القانونية والاعتبار المعنوي وتجسيد شخصية المنظمة قبلة شخصية المالك و المالكين أو المؤسسين. إن وجود هوية واعتبار للمنظمة مستقلة أو منفصلة عن المالك يعني أن المنظمة كيان أكثر استقراراً وثبات في الوجود وإمكانية البقاء. هكذا الحال في الشركات المساهمة حيث يستطيع المساهمون بيع أسهمهم أو شراء أسهم جديدة دون أن تتأثر المنظمة بوجودها الفعلي بسرعة. أما المنظمات الفردية فلا وجود لانفصال بين مسؤولية المالك وكيان ومسؤولية المنظمة، هنا تكون أقل عمراً وأكثر تأثراً برغبات وتوجهات المالك.

(2) تأثر آليات وأساليب وإجراءات التأسيس بالشكل القانوني الذي يتم اختياره، ففي المنظمات والشركات الفردية تكون هذه الإجراءات بسيطة وسهلة وسريعة في الغالب، وتكون هذه الإجراءات أكثر تعقيداً وأكثر كلفة وتحتاج إلى وقت طويل في حالة الشركات المساهمة.

(3) يؤثر الشكل القانوني على مدى التزام المنظمة في الإفصاح والتعريف بالوضع العالمي أو المحاسبي لها وفق إجراءات وقيود معينة يتم مراقبتها من قبل الجهات المسئولة في الدولة أو حتى جهات إقليمية أو دولية. إن بعض الأشكال القانونية (الشركات المساهمة مثلًا) ملزمة بأن تعلن للجمهور، وبعض الجهات الأخرى في الصحف والمجلات العامة عن الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وبعض مفردات الخطط وما يتطلبه القانون التجاري وقانون الأعمال والاستثمار ويمكن لمنظمات أخرى أن تكون غير ملزمة بمثل هذه الإجراءات.

(4) تأثر الممارسات الإدارية والتنظيمية ومدى تحديد وتقيد هذه الممارسات والمسؤوليات بالشكل القانوني المعتمد، حيث نجد أن التعليمات والإجراءات قد تفرض تحديد الصيغة التنظيمية من قبل المنظمة، ومن الطبيعي أن تختلف صيغ الإدارة وآليات تطوير القرار وفق -ليس من الناحية القانونية فقط- نوع المنظمة وشكلها القانوني واتساع أو ضيق نطاق عملها، باعتبار أن التأثيرات والرقابة الخارجية هي أكبر على شركات الأموال منها على المنظمات الفردية في عملية صناعة القرار.

(5) مدى الالتزام والمسؤولية المالية والقانونية التي يتحملها المالك أو المالكين، إن هذه المسؤوليات المالية تتحدد وفق الصيغة أو الشكل القانوني، وفي الشركات المساهمة تكون محددة بالأموال المستمرة

في هذه الشركات في حين أن المسئولية تعود حتى للممتلكات الشخصية إذا تعرض العمل الفردي لخسائر وضرورة تسديد الالتزامات اتجاه الأطراف الأخرى.

### ثالثاً: بدائل الأشكال القانونية The Legal Forms Types

عندما يرغب فرد أو مجموعة أفراد إقامة منظمة، فإن هناك مجموعة من بدائل الملكية والشكل القانوني الذي يتم اعتماده لإقامة المنظمة وممارسة النشاط، إن هذه البدائل يفترض أن تفحص بعناية لغرض اختيار الشكل القانوني الملائم والمناسب. حيث لا يوجد لشكل قانوني خالي من العيوب والمساوئ. إن جميع هذه الأشكال القانونية يوجد فيها ميزات ومحاسن وكذلك عليها مآخذ ومساوئ.

إن ما يتاح أمام الفرد أو الأفراد المؤسسين للمنظمات مجمل الأشكال القانونية الممكنة، حيث يمكن أن توضع في إطار ثلاثة مجموعات.

- (1) شركات الأفراد (الأشخاص) وهي منظمات فردية.
- (2) شركات الأموال وهي في الغالب شركات مساهمة.
- (3) أنواع أخرى من الأشكال القانونية تجمع خصائص كلا النوعين السابقين مثل شركة الشخص الواحد، شركة التوصية البسيطة المحدودة (LLP) والشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC).

#### \* شركات الأفراد (الأشخاص) Private Ownership Companies

إن هذا الشكل القانوني هو المتعارف عليه منذ القديم، بل يمكن القول أنه الشكل السائد قبل الثورة الصناعية والتقدم الصناعي وازدهار منظمات الأعمال المتوسطة ثم الكبيرة بشكل شركات أموال مساهمة. وتمثل شركات الأفراد اليوم النسبة الأكبر من الأعمال الصغيرة في الدول الصناعية والنامية. وتأخذ هذه المنظمات مجموعة من الأشكال وأنواع بعضها مملوكة من قبل شخص واحد أو عائلة والبعض الآخر فيها تشارك بين اثنين أو أكثر من الأفراد بصيغ عديدة.

وبشكل عام فإن أهم خصائص هذه الأشكال القانونية من شركات الأفراد هي:

\* ارتباط شخصية المالك أو المالكين بشخصية الشركة، حيث لا وجود منفصل للشركة كمنظمة قائمة بذاتها خارج الإطار المادي والمعنوي للمالك و المالكين لها. ومن وجة نظر قانونية فالمالكون هم شخص واحد يمثلون الشركة أمام الغير دون تمييز.

\* المسئولية الكاملة Unlimited Liability عن الالتزامات اتجاه مختلف الأطراف الأخرى. إن المشاركون يعتبرون فرد واحد من الناحية القانونية وأن الشركة هي ملك خاص لهم. هكذا يحصل المالك أو المالكون على كامل الأرباح فتكون المسئولية مطلقة غير محدودة عن الالتزامات بمعنى استخدام كامل الثروة الشخصية لتسديد هذه الالتزامات للأطراف الأخرى. ولقد تم إيجاد معالجة جزئية لهذه الإشكالية من خلال شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم.

\* إجراء تأسيس في الغالب بسيطة فلا وجود لإجراءات معقدة في أغلب الدول. إن الشخص الذي يستطيع أن يشتري أراضي وعقارات، يمكن أن يؤسس شركة فردية أو بالمشاركة مع آخرين وأن الإجراءات بسيطة ومتقاربة في الحالتين.

أن أهم أنواع الشركات الشخصية أو شركات الأفراد ما يلي:

### (١) الشركة الفردية (المملوكة الفردية)

وهي منظمة أو عمل مملوك من قبل شخص واحد يمثل هذا النوع الشكل السائد من بين شركات الأشخاص أو الأفراد في أغلب الدول. إن المالك هنا يكون مسؤولاً بشكل كامل عن الديون تجاه الأطراف الأخرى ويتحمل المخاطر والالتزامات ويحصل لوحده على الأرباح. إن الشركة الفردية تحمل في العادة اسم المالك أو أي اسم آخر يتم اختياره ويسجل العنوان الشخصي للمالك كعنوان للشركة الفردية التي يفترض أن تسجل في السجل التجاري حيث تدون قيمة رأس المال ونوع النشاط الذي يتم مزاولته، ويلخص الشكل (٢-١٧) أهم الميزات والمساوئ لهذا الشكل القانوني.

المسؤولية الكاملة Unlimited Liability تمتد مسؤولية المالك للتجاوز جزء الملكية في الشركة تجاه الأطراف الأخرى من خلال ثروته الشخصية.  
الشركة الفردية Sole Proprietorship هي منظمة أو مؤسسة أو عمل مملوك من قبل شخص واحد.

### ميزات ومساوئ الشركات الفردية (المشروع الفردي، المؤسسة الفردية)

#### المساوئ

- \* رأس المال محدود.
- \* صعوبة الحصول على التمويل.
- \* إدارة غير مناسبة في أحيان عديدة.
- ومهارات وقدرات محدودة للعاملين.
- \* المسؤولية غير المحددة تجاه الغير.
- \* حياة محدودة بسبب ارتباط المنظمة بالمالك فهم واحد من الناحية القانونية.

#### المزايا

- \* السرية.
- \* ميزات فردية في الضرائب.
- \* الأرباح بالكامل تعود للمالك.
- \* الحرية النسبية للفعل والرقابة.
- \* شكل سهل وبسيط لتنظيمه.
- وتوجيه عملياته وإنهاها.

### (٢) المشاركة أو التضامن Partnership

هنا تقام شركات أو منظمات تشاركية، أي شركات أفراد يملكونها أكثر من شخص واحد. فقد يتافق شخصان أو أكثر على إقامة شركة (مؤسسة) برغبة التعاون الطوعي باعتبارهم مالكين معاً لهذه المؤسسة التي يودون إقامتها بسرعة تناسبية بعيداً عن متطلبات قانونية كثيرة لإنشاء شركة مساهمة عامة. ويعرض لشكل (٣-١٧) الميزات والمساوئ لمثل هذا الشكل القانوني للأعمال.

منظمة تشاركية Partnership كيان قانوني يقام من قبل شخصين أو أكثر باعتبارهم مالكين لهذا العمل لغرض تحقيق الأرباح وأخذ الكيان صيف متعددة.

### ميزات ومساوئ شركات التضامن

## الميزات

- \* حياة واستمرارية محدودة.
- \* المسؤولية غير المحددة للشركة عن التزاماتها.
- \* كل شريك مسؤول عن أفعال الشركاء الآخرين بشكل كامل.
- \* إمكانية حصول خلاف وصراع بين الشركاء.
- \* موت أي شريك ينهي التضامن ووجود الشركة.
- \* فقدان الاستقلالية قياساً للمنظمة الفردية.
- \* سهولة التكوين والإنشاء.
- \* تقاسم ثقل العمل والمسؤوليات.
- \* استخدام الأفكار والخطط لأكثر من فرد واحد.
- \* مهارات متخصصة متاحة من الأشخاص المشاركيين.
- \* توفير رؤوس أموال أكبر وقدرة في الحصول على ائتمان.
- \* الفوائد الضريبية.

وفي الأعمال التضامنية توجد عدة أنواع هي

### (أ) شركة التضامن العامة General Partnership

وهي شركة أو مؤسسة أفراد تضامنية يملكونها أكثر من شخص واحد وهؤلاء الشركاء متضامنون أمام القانون ويعتبرون شخص واحد قبلة الالتزامات والديون الخارجية للأطراف المختلفة. إن مسؤولية هؤلاء المتضامنين غير محدودة وبالتالي فإن ثروتهم الشخصية هي امتداد لتسديد ديون الشركة. ولا يتم نقل حصة هؤلاء الشركاء الآخرين أو ورثة تكون هذا النوع من الأعمال يمثل شراكة باتفاق شخصي كامل. ولا يشترط أن تكون حصة الأعضاء في هذه الشركة التضامنية متساوية بل يمكن أن تكون مختلفة حسب الاتفاق بين الأعضاء. ورغم أن القوانين لا تحدد عدد الشركاء فإنه يسمح أن يصل عدد الأعضاء إلى (20) شخص، ولكن في الواقع أن العدد يكون أقل من ذلك في أغلب الشركات التضامنية تكون لزيادة في العدد تخلق إشكالات عديدة.

شركة التضامن العامة General Partnership أو أعمال أو مؤسسات مهيكلة أو مبنية في إطار تقاسم المالكين لها للإدارة والمخاطر بتضامن وضمان كامل.

إن شركات التضامن من تصلح للأعمال الصغيرة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال يمكن أن يوفرها عدد محدود من الأعضاء أو تكامل الأموال مع المهارات والمعارف والتخصصات. لذلك نجد مكاتب المحاماة والتدقيق المحاسبي والعيادات الطبية ومذارع الأدوية والورش وغيرها من تجارة الجملة أو قطاع الخدمات تأخذ هذا الشكل القانوني للأعمال.

ويمكن أن تكون شركات التضامن

شركات عائلية Family Business وهم أفراد عائلة متضامنون في العمل. شركات تضم رياضية Entrepreneurial Partnership، مثل الشركات التي تستثمر براعة الاختراع أو الأفكار الريادية والإبداعية لدى الشباب، حيث التكامل بين الأموال والأفكار الريادية. ومع التطور الحاصل في الحياة المعاصرة والتقدم الاقتصادي وانتشار الأعمال نجد أن الشركاء يمكن أن يكون بعضهم معروف وظاهر (Ostensible) للأطراف الخارجية باعتباره المسؤول أو مدير العمل أو البعض غير ظاهر وغير معروف ويدعى شريك كامن (Dormant). إن شركات التضامن العامة تضم نوع واحد من الشركاء وهم الشركاء الضامنون (General Partners) حيث يكون

هؤلاء الأعضاء مسؤولون عن كامل الالتزامات التي على الشركة رجوعاً إلى ثروتهم الشخصية.  
إن أهم أنواع الشركات الشخصية أو شركات الأفراد ما يلي:

#### (ب) شركة التوصية البسيطة

وهذه تمثل شركة التضامن العامة مع وجود نوعين من الشركاء المالكين النوع الأول أعضاء بمسؤوليات كاملة غير محدودة وهم الشركاء أو الشركاء الضامن، والنوع الثاني هم الشركاء الموصون (Limited Partners) وهؤلاء تتحدد مسؤولياتهم بقدر مساهمتهم المالية فقط.

أن الأعضاء الضامنين هم من يدير أعمال الشركة ويتحمل المسئولية كاملة، بينما الشركاء الموصون يوظفون أو يستثمرون أموالاً في الشركة وتكون مسؤولياتهم محدودة. ورغم أن القوانين لا تحدد عدد الشركاء في مثل هذا النوع من الملكية، إلا أنه يتشرط لوجود هذا الشكل القانوني وجود شريك ضامن واحد على الأقل مع شريك موصي واحد على الأقل. وهذا النوع من الشركات يعالج بعض إشكالات التضامن العامة ويتيح الإمكانية للاستفادة من حسناتها.

شركة التوصية البسيطة Limited Partnership أفعال أو منظمات مهيكلة على أساس أن واحد أو أكثر من المالكين لديهم مسؤولية محدودة بحدود ما اسهموا به من أموال ووجد مالك أو شريك واحد على الأقل كشريك ضامن مع مسؤوليات غير محدودة.

قد تحمل شركة التوصية البسيطة اسم أو أسماء بعض الشركاء الضامنون مقرونة بكلمة "شركاه" ولكون هذه الشركة هي شركة أشخاص فإن انسحاب أي من الشركاء الموصوف أو بيع حصته لآخرين يخضع لموافقة الشركاء المتضامنون.

#### (ج) شركة التوصية بالأصول

إن هذا النوع من الشركات أو المؤسسات هي أعمال تمثل أو تشبه شركات التوصية البسيطة في أغلب القضايا عدا كون حصة الشركاء مقسمة إلى أسهم وليس مبالغ مقطوعة.

إن هذه الأسهم قد تكون صغيرة القيمة، وهكذا يستطيع الشركاء الموصون أن يساهموا بعدد من الأسهم ويمكنهم تداوله أو التنازل عنها دون الحاجة إلىأخذ الموافقات من باقي الشركاء.

#### (د) شركة المحاصة

وهذه شركات أفراد مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل الذي أقيمت من أجله وقد تطول هذه الفترة أو تقصر. وهذا النوع من الشركات قد ينشأ في بعض الحالات باتفاق شفوي بين الشركاء أو بعقد مكتوب يحدد الواجبات والالتزامات. ويلاحظ أيضاً وجود هذا النوع من التشارك بين منظمات الأعمال. لكننا هنا نهتم بشركات التضامن محدودة الأجل (Partnership for a Term)

إن التشارك يتطلب اتفاق قد يكون شفوي بين الأعضاء، ولكن يفضل وجود اتفاق أو اتفاقية (Partnership Agreement) وهذه تمثل اتفاقية بنود تؤشر بشكل واضح الحقوق والواجبات للشركاء. لذلك يطلق عليها البعض بنود الشراكة (Articles of Partnership).

إن بنود الشراكة هذه تمثل عقد قانوني بين الأعضاء الشركاء في المؤسسة أو المنظمة يعرف ويحدد بشكل واضح الالتزامات ومسؤوليات المالكين للمؤسسة.

ويلاحظ في حالات معينة في المنظمات التشاركيه أنه قد يعطى أحد الشركاء ما يسمى Agency Power وهذه تمثل قابلية وإمكانية تعطي لأي أحد من الشركاء بحيث يستطيع قانونياً أن يقيد ويحدد المشاركون الآخرين. وفي الغالب تعطي هذه الإمكانية أو السلطة لأحد الشركاء الضامنون.

شركة التوصية بالأموال *Jain Stock Partnership* هي شركة تضامن فيها حصة الشركاء مقسمة إلى أسهم وليس بالغ مقطوعة كما في شركة التوصية البسيطة.

شركة المحاصة *Joint Venture* تشارك يوجد لغرض إنجاز أهداف محددة لذلك تكون هذه الشركة محدودة الفترة وتنهي بانتهاء العمل أو إنجاز الأهداف.

اتفاقية الشراكة *Partnership Agreement* وثائق ومستندات مكتوبة تحدد بوضوح الحقوق والواجبات (المسؤوليات) للشركاء في المؤسسة.

قوة وكالة للشركة *Agency Power* قابلية أحد الشركاء تقييد الشركاء الآخرين وبشكل قانوني شرعي.

### \* شركات الأموال *Corporation*

وهذه شركات مساهمة، تعتبر من أكثر أشكال الملكية القانونية تعقيداً مقارنة مع الأشكال الأخرى من شركات الأشخاص والشركة هنا هي كيان وجود قانوني اعتباري مستقل عن المساهمين، وبالتالي فإن هذه الشركات تقوم بتنفيذ أعمال التعاقد ومقاضاة الأطراف الأخرى، وكذلك يمكن لهذا الغير من مقاضاة الشركة. وفي العادة فإن التمويل الأولي في الشركة يأتي من المساهمين (*Stockholders*) الذين يطلب عليهم حملة الأسهم. ويستطيع هؤلاء المساهمون التخلص من الأسهم ببيعها إلى أطراف أخرى بسهولة ودون أي إجراءات كما في شركات الأشخاص.

ويمكن أن نذكر أهم خصائص هذا النوع من الشركات بالآتي:

\* انفصال شخصية الشركة عن شخصية المساهمين (المالكين)، فهي كيان مستقل تجتمع لديه أموال أكبر من خلال تقسيم رأس المال إلى عدد كبير من الأسهم (*Shares*) يحمل كل منها قيمة اسمية مصرح بها، يتم شراؤها من المستثمرين. وتتداول هذه الأسهم في السوق المالي (البورصة) حيث البيع والشراء، وتأخذ هذه الأسهم قيمة سوقية تتحدد في ضوء قدرات وأداء وأرباح الشركة في الأسواق والمنافسة.

\* المسؤولية المحددة للمساهمين *Limited Liability of Shareholders*. تنص على مسؤولية المساهمين المالية بحدود قيمة الأسهم التي حصلوا عليها فقط، ويأمل هؤلاء المساهمون الحصول على أرباح مناسبة جراء هذا الاستثمار. أن هذه الخاصية تمكّن الشركات المساهمة من جذب أموال أكبر لغرض النمو والتوسّع، كما أن قدرتها في الحصول على قروض وائتمان عاليّة قياس للشركات الفردية أو شركات التضامن.

\* إجراءات تأسيس في الغالب معقدة ومطولة، حيث تفرض أغلب الدول مجموعة من المتطلبات قبل قيام الشركة المساهمة وأخذ الترخيص لمزاولة الأعمال. إن هذا الأمر مرتبط بحفظ حقوق الجهات والأطراف المتعاملة مع الشركة، وكذلك حقوق هذه الأخيرة كشخصية قانونية نائمة بذاتها. هكذا تتوقع أن يكون عمر هذه الشركات طويلاً وتبقى ما دامت رابحة وتحصل على عوائد دون أن تتأثر بالمساهمة وحركة تداول الأسهم.

ويلخص الجدول أهم المزايا والعيوب لشركات الأموال (المساهمة).

ورغم أن الشكل السائد في شركات الأموال هو الشركات المساهمة العامة، إلا أنه يمكن أن تتبادر أنواع هذه الشركات بين شركات مساهمة يتم تداولها أسهمها بالسوق المالي لعموم الجمهور، وهناك شركات أكثر انغلاقاً حيث تداول الأسهم بين مجموعات محددة، وكذلك هناك شركات مساهمة محلية وأخرى أجنبية.

جدول مزايا وعيوب الشركات المساهمة العامة

- \* تكاليف قانونية عالية للبدء وكذلك تكاليف التأسيس.
- \* إجراءات معقدة لقيام الشركة.
- \* الازدواج الضريبي.
- \* المساهمون قليلي الاهتمام بأنشطة الشركة وعملياتها عدا الأرباح.
- \* انخفاض الحافز بسبب انفصال الملكية عن الإدارة.
- \* تتعرض لتدخل حكومي أكبر.
- \* المسؤولية المحدودة للمساهمين.
- \* القدرة على جذب أموال أكبر والحصول على قروض وأئمان أفضل.
- \* الاستمرار والديمومة وحياة أطول.
- \* خبرات إدارية وكفاءات أفضل وجذب عاملين جيدين.
- \* إمكانية تحويل الملكية.
- \* استقلال الإدارة عن الملكية حيث المرونة العالية لإدارة الشركة.

وفي أغلب الدول تلتزم هذه الشركات بالكشف عن وضعها المالي وطبيعة أنشطتها، حيث الحسابات الختامية والميزانية، التي تقدم لغرض الضرائب. إن الضرورة تقتضي إعلان هذه الجوانب في الصحف المحلية الرئيسية سنويًا، وكذلك خposure أنشطة هذه الشركات للرقابة الحكومية.

إن الشركات المساهمة تدار في العادة من قبل إدارة عليا يعينها مجلس الإدارة (Board of Directors) الذي يتم انتخابه من قبل المجموعة العامة للمساهمين. هذا يعني أن إدارة الشركة المساهمة يوجد فيها ثلاثة أطراف وهم حملة الأسهم يجتمعون دوريًا (جمعية عامة) ثم مجلس الإدارة ويعتبر ممثل لحملة الأسهم Chief Executive Management) التي يودد على رأسها المدير التنفيذي للشركة وأخيرًا الإدارة التنفيذية Executive Officer على الشركة من خلال نظرًا لاستقلالية كينونة الشركة عن المساهمون.

إن الشركات المساهمة تمثل اليوم حجر الأساس في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ويتأمّل أمام هذه الشركات فرص أكبر للحصول على أموال طائلة نتيجة مساهمة أعداد كبيرة من الناس في شراء أسهم هذه الشركات، وتتصدر هذه الشركات نوعين من الأسهم العاديّة (Common Stocks) والأسموم الممتازة (Preferred Stocks) والتي تصدر بفئات عديدة. إن لكل نوع من الأسهم حقوق وفضائل يفصلها القانون من حيث الأرباح أو التسديد في حالة تصفية الشركة كذلك تستطيع الشركات الحصول على أموال للنمو والتتوسيع من خلال إصدار السندات (Bonds) وعرضها في السوق المالي وهذه أيضًا قابلة للتداول.

### \* أنواع أخرى للأشكال القانونية Other Legal Firms

إن هذه الأنواع الأخرى من الملكية والأشكال القانونية أوجدها المشرع للرد على متطلبات واقعية أوجدها طبيعة احتياجات المساهمين والماليين والظروف الاقتصادية والتنافسية. ورغم أن العديد من هذه الأشكال قد لا يكون لها وجود فعلي في دولنا إلا أنها موجودة في الاقتصاديات الصناعية إن الإطار العملي الذي يحكم وجود هذه الأنواع هو الاستفادة من ميزات شركات الأشخاص من جانب، مثل الإعفاءات الضريبية وسهولة التكوين وكذلك الميزات لشركات الأموال، مثل المسؤولية المحدودة، ونقل الملكية وتحويله وزيادة إمكانية استمرار الشركة من جانب آخر، لذلك فإنها شركات هجينة محصورة بين شركات الأفراد وشركات الأموال لتجاوز بعض العيوب المهمة لكلا النوعين والاستفادة من ميزات يرى المالكون والمستثمرون أنها مهمة، ومن أهم تلك الأنواع الآتي:

#### (أ) شركة الشخص الواحد One person Owned Company

إن هذه الشركات هي ذات مسؤولية محدودة يقيمهها ويعملها فرد واحد. هنا يأتي هذا الفرد بالمال اللازم لإقامة الشركة وتكون مسؤوليته محدودة بالأموال التي استثمرها في هذه الشركة، ويمكن للأشخاص

ال الطبيعيين أو المعنويين تأسيس وإقامة مثل هذا النوع من الشركات للاستفادة من الأرباح دون شركاء آخرين. إن هذا النوع من الشركات قد استفاد من تحديد المسؤولية كما هو الحال لشركات الأموال وكذلك من الضرائب والإعفاءات الضريبية وسهرولة التكوين كما هو حال شركات الأفراد. وقد عرفت ألمانيا قبل غيرها هذا النوع من الشركات. كما هو الحال أيضاً بالنسبة إلى شركات المسؤولية المحدودة.

شركة الشخص الواحد *One person Owned Company* شركة يقيمهها ويملكها فرد واحد للاستفادة من الأرباح ويتحمل مسؤولية محدودة بقدر الأموال المستثمرة فيها.

#### (ب) شركة التوصية البسيطة المحدودة (Limited Liability Partnership (L.L.P)

هذا النوع من الشركات يشبه شركات التوصية البسيطة ما عدا كون كافة الشركاء هم موصون ولا يوجد ضامن فيها. إن هذا الأمر يجعل الشركة ذات مسؤولية محدودة. بمعنى أن كل موصي (شريك) يتتحمل مسؤولية بقدر حصته من رأس المال ولا يتم العودة إلى ثروته الشخصية الأخرى لتسديد الالتزامات اتجاه الأطراف الدائنة. وهنا فإن هذه الشركة تعامل شركة الأموال في تحديد المسؤولية من جهة وكذلك تجمع مزايا شركة التضامن فيما يخص الضرائب من جهة أخرى، حيث تكون الضرائب على الدخل وليس على مستويات الأرباح المتتحقق، ويلاحظ أن هذا النوع من الشركات جاء ليلبّي متطلبات تكوين شركات متوسطة الحجم تجمع فيها رؤوس أموال كافية وتومن للمشارك (الموصي) مسؤولية في إطار المبلغ الذي كرس لهذه الشركة، ويستفيد أيضاً من الإعفاءات الضريبية وسهرولة تكون الشركة ونقل ملكية الموصي بسهرولة من جانب آخر.

#### (ج) الشركات ذات المسؤولية المحدودة (Limited Liability Company (L.L.C

إن هذه الشركة هي شكل خاص من الأعمال، لكونها تجمع بعض خصائص شركات الأفراد وكذلك الشركات المساهمة العامة. لذلك فإنها نوع هجين من الشركات فيما يخص شخصية الشركة، فهي شركة أفراد، لكون الشركاء يتتفقون فيما بينهم على إقامة الشركة وتكون أسمائهم مسجلة قانوناً ولكن الملكية تكون على شكل أسهم يمكن تداوله والتصرف بها دون الحاجة لحل الشركة وإعادة تأسيسها.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة *Limited Liability Company* شركة يكون فيها المساهمون محددي المسؤولية ولكنهم يدفعون ضرائب على الدخل من الأرباح المتتحققة كما لو كانت شركة تضامن. وكذلك لا يحق لغير الأشخاص الطبيعيين المساهمة في هذه الشركة.

وقد تحدد بعض الدول بقانون عدد الشركاء بما لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين شخص. كذلك قد يتم تحديد رأس المال لهذه الشركات بمبالغ معينة كما هو الحال في الأردن أو يتم تحديد نوع النشاط فلا يسمح بإقامة شركات ذات مسؤولية محدودة في قطاع البنوك مثلاً.

ونظراً لمزايا هذا النوع من الشركات فقد تطورت كثيراً وأصبحت سريعة الانتشار في العديد من القطاعات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الاستفادة من الضرائب في العديد من الولايات. وفي العادة يتم إدارة هذه الشركات من قبل واحد أو أكثر من المالكين المساهمين كمدير رئيسي للشركة أو

يتم الاستعانة بإدارة تخصصية في أحيان أخرى. وإن القوانين لا تلزم في أغلب الأحيان إعلان حسابات وخطط الشركة، كما لا يتم تداول أسهمها بالسوق المالي.

إن الفصل الجزئي للملكية عن الإدارة يساهم في استمرارية عمل الشركة بشكل أفضل من شركات الأفراد، وهكذا نجد هذا النوع من الشركات اليوم في قطاعات الصحة والتعليم والصناعة والسياحة وغيرها.

ومن أهم مساوئ هذه الشركات هو تحديد درجة المشاركة، حيث الأفراد حملة الأسهم محدودي العدد وإن إجراءات قانونية عديدة تقيد زيادة عددهم.

وبعد هذا الاستعراض للأشكال القانونية ونوع الملكية، فإنه يمكن القول أن اختيار الشكل القانوني يعتمد على فحص العديد من المؤشرات والموازنة بينها لفرض معرفة المزايا والمساوئ لكل نوع و اختيار ما هو مناسب منها للأعمال، وقد قدمت مؤسسة إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية (SBA) قائمة فحص يتم بموجبها تقييم مختلف الأشكال القانونية للمنظمات لفرض اختيار الأفضل والمناسب منها.

ويعرض الجدول التالي مؤشرات هذه القائمة.

#### قائمة فحص وتقدير لمختلف الأشكال القانونية للأعمال

\* تحت أي إطار وشكل قانوني تمارس المنظمة عملها الآن؟

\* ما هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة؟

\* هل أن الشكل القانوني المعتمد من قبل المنظمة يوفر حماية مناسبة لها من هذه المخاطر؟

\* هل تقوم المنظمة بتوفير حماية إضافية لشكلها القانوني من خلال تأمين لمسؤولياتها والتزاماتها العامة؟

\* هل أن المسؤولية غير المحددة تعطل مشكلة حقيقة مهمة للمنظمة؟

\* هل الشكل الحالي يحدد ويقييد الاحتياجات المالية بأي هيئة كانت؟

\* ما هي نسبة وقوع أو حدوث أي من المخاطر الأساسية والرئيسية للمنظمة؟

\* هل يمكن الحصول على امتيازات ضريبية من خلال تغيير الشكل القانوني للمنظمة؟

\* هل تم الأخذ في الاعتبار الامتيازات في الإدارة المرتبطة بكل شكل من الأشكال القانونية؟

\* هل أعربت أهمية خاصة للأشكال القانونية الأخرى الخاصة وما هي الفوائد التي يمكن الحصول عليها؟

\* هل أن المنظمة تستخدم جميع ما يعطيه الشكل القانوني الحالي من مميزات.

لقد تم تلخيص أهم الأشكال القانونية وبما يتيح إجراء المقارنة بين بعضها البعض وفق مجموعة من الأبعاد، ويعرض الجدول التالي ذلك.

#### جدول مقارنة بين الأشكال القانونية وفق مجموعة من الأبعاد

الشكل القانوني	متطلبات التأسيس والكلف	المالكين	استثمارية الأعمال	نقل الملكية وتحويل	على الإدراة الرقابة	على جذب رؤوس الأموال	القدرة على الضرائب على الدخل
----------------	------------------------	----------	-------------------	--------------------	---------------------	----------------------	------------------------------

تفرض ضرائب شخصية على المالك حتى على الدخل المتأتي من الأعمال الفردية	محصورة بالأموال الشخصية للمالك	جريدة الإدارة كاملة	ممكن نقلة ملكية الشركة اسم أو موجودات بعضوية	تصفى حال وفاة المالك (حياة أقصر) غير محددة	أدنى متطلبات ولا تؤخذ أجور تسجيل وبدون ملء استثمارات كثيرة	فرد
ضرائب شخصية على الشركاء للدخل المتأتي من الشركة (فردية)	محصورة بقابليات الشركاء ورغباتهم للمشاركة لفرض برؤوس أموال	تصوير غالبية الشركاء لفرض الرقابة	يتطلب موافقة وقبول جميع المشاركين	إذا لم تشير اتفاقية المشاركة إلى غير ذلك فإن التفافية للشركة في حالة الانسحاب أو الوفاة للسريك تكون واجبة	أقل متطلبات ولا تؤخذ أجور تسجيل وملء استثمارات اتفاقية مشاركة لا تشكل مطلوب قانوني لكنها ضرورية	تضامن (مشاركة)
الضرائب على مدخولات الشركة وتفرض على المساهمين ضرائب إذا تحققت ووزعت عليهم أرباح (ازدواج)	غالباً الشكل الأكثر جاذبية لرفع رؤوس الأموال	لهم الرقابة النهائية ولكن مجلس الإدارة يراقب سياسات الشركة	سهلة التحويل من خلال نقل وتحويل الأسهم	استثمارية الشركة لا تتأثر بوفاة أو انسحاب المساهم (حياة أطول)	أكبر تكلفة ومتطلبات كبيرة وإذعان للعديد من التشريعات	مساهمة
تعتمد على الظروف	الممساوية	تعتمد على الظروف والحالات	تعتمد على الظروف والحالات	الممساوية	فرد أو تضامن	الشكل القانوني المفضل

**المرجع:** العاصري، صالح محمد محسن، وطاهر محسن منصور الفاليبي، (كتاب : الإدارة والأعمال)، (2011م)، (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة).